الأمـن المجتمعـي وتحـديـات الاستقـرار في البلـدان العـربية
"قراءة في تأثير البنى الاجتماعية والعدالة التوزيعية"

د/ يوسف زدام - أ/ عبدالمالك همال
جـامعة بـاتنة1

مـلخص:

تتضـمن الدراسـة بحثـا في العلاقـة بـين العدالـة التوزيعيـة والاسـتقرار السياسـي في البلـدان العربيـة؛ إذ ناقشـت علاقـة تنظـيم ممارسـة آليـات الأمـن المجتمعـي بتطلعـات الاستقرار الدائم في البلدان العربية من منطلق الواقع المجتمعي المتميز بالتنوع على كل محاور الانتماء (اللغة، الدين، العرق، المذهب، الطائفة، الجماعة القبلية)، المؤثر فعليا في طبيعـة الفـاعلين وحـدود تـأثيرهم في الحيـاة السياسـية. كمـا تطرقـت الدراسـة إلى الأسباب التي تجعل من المكابرة إهمال البنى التقليدية الناتجة عن التنوع في المجتمعات العربية بالتركيز على دور النخبة الحاكمة، ودور البنى التقليدية ذاتها وانعكاسها على الثقافة السياسية للمواطن.

بحكـم أن مفهـوم العدالـة التوزيعيـة مفهـوم مـواطني يسـتند إلى فلسـفة العلاقـة بـين المواطن بفدرانيته والدولة بأجهزتها، فقد تم مناقشة تـأثر المفهوم (العدالة التوزيعية) قانونـا وإجـراءا وتنفيـذا بوجـود البنـى الوسـطية الـتي يـدين لهـا المـواطن بـالولاء مـن أجـل الغنيمـة، وتـدين لهـا مؤسسـات الدولـة بالاسـتقرار السياسـي. وهـذا خلـل في العلاقـة بالضرورة.

إن الاحتكـام للمنطـق المـزدوج للغنيمـة والعصـبية أدى إلى أوضـاع سياسـية وأمنيـة متدهورة في المنطقة العربية، تجلت بوضوح بعد الحراك السياسي والسوسيواقتصادي السائد منذ 2011؛ إذ أدت تكريس نقاشات غريبة عن الولاء والانتماء منافية لفلسفة بناء الدول. لذا حاولت الدراسة الرجوع إلى العدالة التوزيعية كعامل حاسم لإضعاف سطوة البنى التقليدية لصالح الانتماء والولاء للمركز.

Abstract:

This study includes a research on the relationship between distributive justice and political stability in the Arab countries ; it discusses the link between regulating the practice of social security mechanisms and the permanent stability expectations in the Arab countries according to the social reality characterized by its diversity at all axes of affiliation (Language, religion, ethnicity, doctrine, caste, and tribal community) that effectively affects the nature of actors and the limits of their impact on the political life. Moreover, it deals with the reasons making the neglect of the traditional structures resulting from the variety in the Arab communities through focusing on the governing elite's role, the role of the traditional structures, themselves, and their impact on the citizen's political culture an altercation.

Since the concept of « distributive justice » is a citizenship concept stands on the philosophy of the relationship between the citizen, his individualism and the State with its boards, we have discussed, the affection of « Distributive justice » concept, as a law, procedure and application, by the existence of the intermediate structures to which the citizen owes his allegiance for trophy, and the State's institutions owe the trophy for political stability, and this is, necessarily, a defect in the relationship.

The appeal tothe dual logic of trophy and fanaticism has led to deteriorated political and security conditions in the Arab region, which have, obviously, appeared after the political and socioeconomic movement prevailing since 2011, and have led to dedicate discussions that are far from allegiance and affiliation and opposite to the States building philosophy. Thus, the study attempts to return into the distributive justice as a crucial factor to decline the traditional structures' ascendancy for the sake of the affiliation and allegiance to the center.

مقـدمة:

ارتبط مصطلح الأمن في أدبيات المنظمات الدولية وكتابات المفكرين خلال فترات الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة بالمجتمع قبل الفرد ارتباطا آليا ، وارتبط بعد هذه المرحلة أمن المجتمع بأمن الفرد/الإنسان في ذات الأدبيات مع تطور

طروحات المفكرين. فالنسق الأمني الذي يدعو إلى التحرر من الخوف برز مع الحياة الاجتماعية مقرونا بالتحرر من الحاجة، ويسعى إلى حماية الفرد والمجتمع بكافة الجوانب، بحيث يجب أن يكون الأمن شاملا لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية في إطار ما يسمى بالأمن المجتمعي.

ألقى هذا الارتباط مسؤولية الأمن في المجتمع على الحكام والمحكومين؛ فأخذت الحكومات المسؤولية في حماية أمن للمواطن واتخذته هدفا رئيسيا، وأتاحت آليات مشاركة المواطن في حماية نفسه. لكن المنطق يفترض مسؤولية أكبر على الحكام باعتبارهم يملكون سلطة الإقرار في النهاية، ثم مسؤولية جماعية وفردية للمواطنين باعتبارهم مؤثرين محتملين في تسيير الشأن العام. وعليه فآلية الأمن المجتمعي عمل مشترك وهدفه هو تأمين المجتمع بما يكفل لأفراده حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته ليحظى بالاستقرار.

سياقيا وفي البلدان العربية، تُظهر الإحصاءات اختلافا في المقدرات الاقتصادية والبشرية، واختلافا في مستويات الرفاه الاجتماعي. لكن بالمقابل تُظهر تشابها (مقارنة بمناطق أخرى من العالم) في السلوك السياسي للأنظمة السياسية والأفراد، وفسادا على أصعدة مختلفة وبدرجات مختلفة. ما يعني أن طرفي العلاقة –الحكام والمحكومين- على توافق غير مقصود فيما يعتبر لاحقا آليات بناء الأمن المجتمعي.

انطلاقا من الافتراض الوارد أعلاه والمرتبط بسلطة المبادرة للحكام في السياق العربي، تناقش الورقة جزءا من العلاقة، أي طبيعة التأثير الذي تمارسه السلطة الحاكمة بسلوكها السياسي ومخرجات السياسة العامة على حال وآليات الأمن المجتمعي، وذلك وفق الصياغة التالية للإشكالية:

ما علاقة تنظيم ممارسة آليات الأمن المجتمعي بتطلعات الاستقرار الدائم في البلدان العربية؟

تتضمن الإشكالية تساؤلات فرعية مساعدة منهجيا في سبر العلاقة وهي:

- هل تساهم النخبة الحاكمة بالدول العربية في توسيع المشاركة السياسية؟ أم تساهم في الصراع المجتمعي؟

- كيف تؤدي الانتماءات الفرعية إلى هشاشة الأنظمة السياسية في البلدان العربية؟
- إلى أي مدى تعزز العدالة الاجتماعية قوة الدولة واستقرارها السياسي؟

أولا: البيئة الاجتماعية والفعل السياسي في البلدان العربية

كثيرا ما تغنت أدبيات ستينات القرن الماضي بوحدة الثقافة العربية والانسجام السياقي وفق محددي العروبة والإسلام، وتغنت بالمقابل الأنظمة السياسية بالتعامل المواطني للأفراد مع العملية السياسية ومناسباتها. في حين أثبت مسارات الحياة السياسية وفتح الفضاء السياسي من خلال بعض آليات المشاركة السياسية (الاقتراع السياسي، إنشاء منظمات مجتمع مدني، والحركات الاحتجاجية..) البعد الاجتماعي اللصيق والمؤثر في الفعل المواطني ذاته؛ إذ تعتبر الطائفة والدين والمذهب والعرق والقبيلة مصطلحات شائعة الاستعمال وواقعا بالغ التأثير في السلوك السياسي للمواطن العربي، ويسند مستوى الأداء السياسي فعالية هذه الحقائق الاجتماعية.

فالدارس للواقع الاجتماعي للبلدان العربية وفق محددات الدين والمذهب والعرق واللغة والوافدين يصنفها إلى ثلاث فئات دول أكثر تجانسا(السعودية، قطر، الأردن، مصر، ليبيا، تونس، الصومال)، دول متوسطة التجانس (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الجزائر)، ودول أكثر تنوعا (العراق، البحرين، سوريا، لبنان، اليمن والمغرب)[1]. ويطرح الدكتور سعد الدين إبراهيم أربع محاور أساسية في التعامل مع الإثنيات (الأقليات) في البلدان العربية وهي: تنافس مواضع الهوية، معضلات بناء الدولة، الفوارق السوسيواقتصادية، العامل الخارجي[2]؛

أدى نمط تعامل الأنظمة العربية مع مسألة التنوع والمتميز بالتخوف من تفجراتها المحتملة إلى ركود للنقاش السياسي، وتأزم في مسألة الولاء والانتماء. وقد لا نجد حرجا إذا ما ذكرنا الواقع الذي يعرفه المواطنون المعتنقون للمذهب الشيعي في كثير من البلدان عربية. من هذا المنطلق تُفعل أشكال يتخذ حرمان الأقليات التمييز في المعاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا شكلين مهمين حسب آدم سميث ؛ الاستبعاد من المشاركة، الاستبعاد من طريقة العيش، قد يتكرس الاستبعاد من المشاركة من خلال حرمان جماعات من التمتع بحقوق يتمتع بها عموم المجتمع، بما

يحرمهم من التعليم، الوظائف، واتخاذ القرارات السياسية، وذلك من خلال الحرمان من الجنسية، حق التصويت، حق الترشح، مرافق أقل في التعليم والصحة، ومضايقات فيما يخص استخدام وسائل الإعلام، أما الاستبعاد من طرق العيش فيكون بعدم الاعتراف وتشويه السمعة[3].

لكن للبنية التقليدية واقع مخالف لأنها تكون إما بنية ندية أو بنية فوقية، فهي تحكم في الكثير منها كبنية اجتماعية تقليدية حاسمة في الحياة السياسية، كما هو الحال في موريتانيا، السودان، ليبيا، العراق، اليمن، الأردن ودول الخليج العربية. ففي العراق مثلا هناك حوالي 150 قبيلة تنقسم إلى حوالي 2000 تفرع، إذ أكثر من 75%من المواطنين العراقيين هم أعضاء في قبائل[4]. وأحصى فرج عبد العزيز نجم 15% فقط من السكان في ليبيا لا ينتمون لأي قبيلة[5]. وفي الحالة اليمنية القوة الفعلية للقبائل رسم لها تقاليد سياسية وتشاورية من خلال المؤتمرات (مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية 1990، مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت 1991، مؤتمر التلاحم الوطني 1991، مؤتمر اتحاد حاشد التضامني 1992، مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية نوفمبر 1992، مؤتمر مجلس بكيل الموحد 1994). يشتد الوضع في دول الخليج، باعتبار أن القبائل دخلت في سياقات بناء الدول، وأصبح لها تأثير حاسم في طبيعة النظام وسمات التفاعل السياسي والفاعلين الاقتصاديين.

تصنع هذه الحقائق وضعها سياسيا مختلفا مقارنة بأوضاع مجتمعية أخرى، فتعامل الأنظمة السياسية فيها يكون تعاملا من المجموعات (مهما كان سبب العصبة) وليس مع الأفراد. ويمتد التأثير إلى السلوك السياسي للمواطنين، إذ يتحدد الميول السياسي وفقا محددات غير سياسية وغير مرتبطة بالبرامج السياسية للأحزاب. كما تقع الأحزاب في إشكالية ضعف بنية الحزب وسطحية تغلغه السياسي.

أما ما تعلق بتعامل الأنظمة السياسية في البلدان العربية وفق محدد المجموعات فليس سلوكا سياسيا مستحدثا، فقد حاولت أنظمة الاستبداد والاستعمار في فترات سابقة توظيف شيوخ القبائل ورجال الدين سياسيا. فالتعاملات بين سلطات الانتداب البريطاني والقبائل في الخليج العربي كانت قائمة على تصور عام بأنهم قادة القبائل ويملكون

السلطة العليا في القبيلة (وهذا ما تفترضه –بالطبع- العصبية والولاء)، ولعل ترسيم معاهدة السلام البحري عام 1853(*) دليل على طبيعة التصور العام لشيوخ القبائل. لم يختلف التعامل في العراق، إذ بلغ الأمر حدا نفذت فيه بريطانيا ضربات جوية لإخماد تمرد بعض فروع قبائل شمر ضد شيخ القبيلة عجيل الياور[6] .

في المقابل بالرغم من أن النظام البعثي في بداياته عام 1968، نظر إلى القبيلة كنظام قديم لا يؤخذ به (على الأقل ظاهريا) وتجلى ذلك في حظر استخدام الألقاب القبلية، إلا أن الحرب الإيرانية العراقية أعادت للقبيلة مكانتها من خلال مكافأة النظام البعثي للقبائل التي تدعم الجيش بالرجال، وتتمثل المكافأة عموما بالخدمات العمومية الكهرباء، شبكات المياه، الصرف الصحي، التجهيزات العمومية... عموما، لا يمكن اعتبار "الصحوات" المنتشرة في العراق بعد انهيار النظام البعثي والاحتلال الأمريكي، إلا تفعيلا آخر للقبيلة على الساحة العراقية. وفي ليبيا، " تضمن ميثاق الشرف الذي صادق عليه البرلمان شهر مارس 1997 إمكانية العقاب الجماعي للقبائل أو العائلات"[7]، إذ فرض عقوبات جماعية على التجمعات السكنية التي يعتقد أنها وفرت الحماية أو المساعدة للمسئولين عن الإرهاب. ومن بين العقوبات تدمير المنازل، حرمان القرى أو القبائل من إمدادات الكهرباء والمياه. ولا يمكن كذلك إغفال العامل القبلي في استمرار الأزمة السياسية في ليبيا بعد انهيار النظام فيها عام 2011.

وفي موريتانيا، يرى الباحث ولد إدومو إن "الدولة تعي أهمية سلطة القبيلة في موريتانيا وتراعي التوازنات بين القبائل في قواعد اللعبة السياسية، كما أنها تستغل النعرات القبلية ورواسب الخلافات العشائرية لتحقيق مصلحتها، وكان آخر خلاف بين العشائر قد ظهر جليا في تجديد ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ وحتى الحزب الحاكم لم يسلم من تأثير مساعي القبائل لتحقيق نفوذ أوسع، حيث تصارعت بعضها لفرض مرشحيها مما عكس حجم الخلاف بين مكونات الحزب العرقية رغم محاولات قادة الحزب الحاكم فرض توازنات لتجاوز الخلافات العشائرية السائدة بين القبائل[8].

جانب آخر تظهر فيه البنى التقليدية كفواعل سياسية وهو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة افتراضا والمنضوية فعليا تحت راية هذه الأحزاب. إذ

يطرح خلدون النقيب في هذا الصدد مفهوم "القبيلة السياسية" للدلالة على المحاولات الناجحة للقبيلة في مواكبة التطورات السياسية للشكليات الديمقراطية. لكن من المؤلفين من يطرح حالات للعلاقة بين الحزب والقبيلة (مفترضين بأن الحزب في النهاية مستقل عضويا وتمويليا عن القبيلة في المجتمعات القبلية خاصة في اليمن، السودان، موريتانيا، بعض دول الخليج العربي)؛ إذ يرى الدكتور محمد الظاهري[9] بأن العلاقة بين الحزب والقبيلة في اليمن إما أن يكون ايجابيا يستقوي كلّ طرف بالآخر ويسعى لتوظيفه بما يحقّق أهدافه ومصالحه، وإما يكون سلبيا ناتجا عن أسوأ ما الحزب، وأردأ ما في القبيلة. في كل الأحوال سواء سيطرت القبائل على الأحزاب (وهو الراجح حزب رأيي) أو أن هناك علاقة ذات طابع خاص تفترض الاستقلالية بينهما، فإن الوضعين لا يلغيان الدور المؤثر للقبيلة.

إن التعامل مع المجموعات بدل الأفراد يضع الدولة موضع هذه المجموعات فيما تعلق بالولاء والانتماء، لأن مفهوم الغنيمة -وإن تغير مقارنة بمضمونه القديم المرتبط بقبائل البدو- سيصبح مفهوما محوريا في الاختيار بين الجماعة والدولة في حالات السلم وحالات الاشتداد المعيشي. فـ "عندما يتعرض المجتمع لأزمةٍ طاحنة، أو خطرٍ داهم، نعود إلى هذه الانتماءات – الولاءات الوشائجيّة، التي نجد فيها الأمان والطّمأنينة، أو نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع"[10]. وبالتالي فالقبيلة والطائفة بتتمتعها بالولاءات القوية قادرة على توجيه الجموع. لذلك ليس غريبا أن تصنف الدول العربية المتميزة بقوة الولاء القبلي والطائفي ضمن أفشل الدول في مؤشر الدول الفاشلة والهشة، خاصة مع حالات الفساد السياسي والإداري.

ثانيا: الانتماءات الفرعية وهشاشة الأنظمة السياسية في البلدان العربية

نشاطر ونوسع رأي الدكتور سمير العبدلي ليشمل كل البنى التقليدية بما فيها المذاهب والمريدين والأديان في أن العلاقة بين الدولة والمؤسسة القبلية تتخذ ثلاث اتجاهات:

أولا: محاولة احتواء المؤسسة التقليدية للدولة الجديدة وفرض نفوذها وسياسة التقاسم وفقا لمفهوم الغلبة (الحالة اللبنانية).

ثانيا: السيطرة على السلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها (الحالة اليمنية قبل اندلاع الاحتجاجات).

ثالثا: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهائه أو عرقلته (يتجلى عادة في المناسبات الانتخابية للدول ذات المجتمعات المتنوعة كالحالة الموريتانية في كل انتخابات رئاسية أو تشريعية).

وتلجأ القبيلة في ذلك إلى:

- ممارسة نفوذ سياسي واسع وحاسم في عملية صنع القرار وإدارة شؤون الدولة.
- الوقوف خلف أولئك الذين يتولون الأمور رسميا في الدولة.
- في حالات الضرورة تعمل المؤسسة القبلية على تجيش الآلاف من أبنائها كقوة عسكرية رديفة للقوات النظامية ومتصادمة معها في بعض الأحيان" [11]

تضمن الآليات المذكورة طابعا خاصا للعلاقة بين البنى التقليدية ومؤسسات الدولة، وينتج عنها مستويين في التعامل؛ المستوى الأول يتمثل في كون تعامل مؤسسات الدولة مع المجموعات يلغي مبدأ الكفاءة في تولي المناصب العامة والفعالية الحكومية في تسيير الشأن العام، أما المستوى الثاني فيتمثل في أن السلوك السياسي لأعضاء المجموعات العصبية سلوك يحكمه منطق وجودي إلغائي. وفي هكذا سياق لا يمكن تجاوز متغيرين حاسمين، أولهما مفهوم العصبية ونواتجها والمفضية لثقافة "العقل الجمعي"[12]، وثانيهما محورية الغنيمة في مفهوم العصبية[13].

تمثل الزبائنية والمحسوبية وتقاسم الريع والمناصب ومجالات النفوذ الاقتصادي التجليات المستحدثة لمفهوم الغنيمة في المجتمعات العربية المتميزة بالتنوع المجتمعي وتشتت مصادر العصبية. فنجدها تعتمد بشكل كبير على مكونات قبلية مختلفة، ودليل ذلك "العائلة الحاكمة" التي هي في أصلها قبائل، وهو السائد في دول الخليج العربي عموما. تؤدي "القبيلة الحاكمة" دورا سياسيا حاسما، فهي المنتجة لـ "الحاكم وولي العهد" ويتولى أعضاؤها مناصب وزارية ودبلوماسية. وللحفاظ على الاستقرار واتقاء الانقسامات والانقلابات تخصص بعض المناصب القيادية لعشائر أخرى بالإضافة إلى تخصيص المعونات المالية، المصاهرة. تصل هذه الممارسات درجة اقتسام قطاعات

معينة من النشاط الاقتصادي. ومثال ذلك ما أشارت إليه الدكتورة العبيدي آمال إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به القبائل في النظام الليبي السابق (القذافي)، إذ تستأثر قبيلة القذاذفة، المقارحة، الورفلة بالمناصب العليا والقيادات العسكرية، ما خدم توسع نفوذ القذافي، ومن الدارسين من يعتبر الشعبيات التي اعتبرت قناة اتخاذ القرارات – نظريا- تحولا من الطابع اللارسمي لهذه القبائل إلى الطابع الرسمي على اعتبار عضوية شيوخ القبائل والنافذين فيها والسيطرة على هذه الشعبيات. وفي لبنان يبلغ حد تقاسم السلطة في اتفاق الطائف إلى تخصيصها لطوائف بعينها في إطار تجنب استمرار الحرب الأهلية. بالرغم من كون العقد شريعة المتعاقدين فإننا يمكن أن نتساءل عن أمرين؛ أولهما، ما نصيب الطوائف والأقليات الأخرى، وثانيهما ما الذي سيحكم الأداء العام لممثلي الطوائف في هذه المناصب ومن سيراقبهم؟

يقودنا التساؤل إلى العلاقة التي تحكم الجماعات (القبائل، الطوائف، المذاهب..) بعضها ببعض؛ فالبديهي أن يحظى المنتسبون لطائفة ما بالحماية باعتباره عضوا في مجموعة، وباعتباره حاميا لمصالحها من خلال منصبه الذي بلغه من خلال تقاسم الريع. يحد هذا الوضع من آليات الرقابة والشفافية المطلوبة في تسيير الشأن العام، ويعرقل تفعيل العقوبات المنصوص عليها بحجة خدمة الأمن العام، والحجة في كل ذلك أن المطالبين بالشفافية والرقابة وتفعيل الإجراءات العقابية أعضاء في مجموعات أخرى. وهنا يظهر محدد آخر للحياة السياسية وهو الفرد باعتباره عضوا في جماعة وليس مواطنا في دولة وعضوا في مجتمع.

إن استمرار نفوذ جماعات الانتماء "الجبري" وقوة عصبيتها هو انتقال من استبداد الأنظمة إلى صراع الجماعات المستبدة، لأنها ببساطة لا تفترض الرأي النشاز. وقد يكون في لحظة ما الصراع بينها صراعا وجوديا، ويتحول العنف المعنوي إلى عنف مادي. فالبداية تكون انقيادا لرأي المجموعة، ومرشح المجموعة، ونشاط المجموعة السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار أي معايير تقييمية للمترشح أو برنامجه السياسي، لذلك فنتائج الانتخابات هي نتائج للثقل الاجتماعي للمجموعة ومدى توفيقها في بناء التحالفات (وكل شيء بثمن بالضرورة).

أما إذا تحول الصراع إلى صراع وجودي إلغائي فإن آليات الصراع هو العنف المادي، وعادة ما يكون ذلك في ظل دولة هشة أو فاشلة، ويمكن أن نتخذ مآلات الدول التي عرفت احتجاجات ما يعرف بالربيع العربي مثالا؛ فبعد حوالي خمس سنوات من اندلاع هذه الاحتجاجات، لا تزال المجتمعات في سوريا واليمن وليبيا تعيش وضعا يهدد الرصيد المجتمعي بالتآكل. في حين قدمت تونس وإلى حد ما مصر[14] نموذجا موفقا في الانتقال السياسي وتسيير المرحلة الانتقالية (بالرغم من ما يشوب الحالة المصرية). لو حاولنا تصنيف هذه المجتمعات حسب تركيبتها المجتمعية نلاحظ أن تونس دولة متجانسة دينيا ومذهبيا ولغويا، وإلى درجة أقل مصر بتنوع غير حاسم، في حين تتميز ليبيا بنفوذ قبلي، واليمن بتنوع مذهبي ونفوذ قبلي، أما سوريا فتتميز بالتنوع المذهبي ولغوي.

في الحالة التونسية ونظرا لكون المجتمع متجانسا اجتماعيا ولا تسوده المذاهب ولا نفوذ القبائل، فإن الفاعلين والمنظمين والوسائل المستخدمة في الفعل الاحتجاجي كانت تعبر عن التعامل مع المواطن وليس الجماعة. ونظرا لاستبعاد تولي قبطي رئاسة الجمهورية في مصر، فقد كان الأفق السياسي للكنيسة محدودا ومحكوما بالتموقع ودراسة السيناريوهات. لذلك كانت الاحتجاجات فعل مواطني قام به المواطنون بمعزل عن الانتماء الديني (حاولت فيما بعد مختلف التنظيمات الحزبية توظيف الاحتجاج). أما في المجتمعات المتميزة بتنوع التركيبة المذهبية والقبلية فقد اختلفت بعض الجزئيات؛ ففي الحالة اليمنية المتميزة بنفوذ قبلي وتنوع مذهبي، كان الفاعلون في الاحتجاجات يتجاوزون المواطن بطبيعته الفردية ويتعاملون معه باعتباره عضوا في القبيلة و/أو المذهب. ظهر ذلك جليا في حملات التعبئة التي نفذتها مختلف القبائل و/أو المذاهب ومحاولات النظام السياسي توظيف قبائل أخرى للتصدي. وفي ليبيا، يعتبر النفوذ القبلي حاسما منذ البداية، فقد كانت العلاقة التي تحكم شيوخ القبائل وتقديرهم لمستقبل الحراك عاملين مهمين في انخراط أعضاء القبائل في الفعل الاحتجاجي، تجلى ذلك في المناطق التي كانت سباقة للاحتجاج وعلاقة القبائل السائدة فيها بالنظام السياسي (كان للقبائل التي تقطن الشرق الليبي إلى حد بعيد موقف معادي للرئيس معمر

القذافي، أدى ذلك إلى تراجع نفوذه فيها بسرعة بمجرد بداية الاحتجاجات). امتد تأثير القبيلة كعامل حاسم بعد انهيار النظام السياسي، وبغض النظر عن عقلانية توجهاتها التحالفية فإنها في النهاية انقسمت بين مختلف الفاعلين السياسيين والعسكريين[15]، وكرست بذلك استمرار الأزمة وسرعت عملية استنزاف الرصيد الاجتماعي للمجتمع الليبي.

وكما أشرت سابقا، عادة ما تتوافق فشل الدول[16] مع قوة الانتماءات الفرعية، فإذا ما استعرضنا الدول الفاشلة نجد الصومال في المرتبة الثانية، السودان في المرتبة الرابعة، اليمن في المرتبة السابع، سوريا في المرتبة الثامنة، العراق في المرتبة الحادية عشرة، ليبيا في المرتبة الخامسة والعشرون، وموريتانيا في المرتبة السادسة والعشرون. وتظهر في أفشل خمسين دولة ثمانية دول عربية أي ما يعادل 36 بالمئة من مجموع الدول العربية.[17] تجدر الإشارة في هذا الشأن أن معايير التصنيف إثنى عشر معيارا وبالتالي لا نربط علاقة مباشرة بين وجود المكونات الفرعية وفشل الدول أو هشاشتها، لكن بالمقابل لا يمكن المكابرة فيما يخص تأثيرها وكذا في كون الدول سالفة الذكر تعرف مكونات مجتمعية مختلفة. من هنا هل يمكن اعتبار أن ضعف البنيات التقليدية يعتبر مدخلا من مداخل قوة الدولة والاستقرار السياسي؟

ثالثا: العدالة الاجتماعية كمدخل لقوة الدولة واستقرارها السياسي

قد تعتبر العادلة التوزيعية باعتبارها متغيرا تابعا في بعض الدراسات، لكن في هذا المقال نحاول اعتباره عاملا سببيا، لندرس تأثير توفير آليات العدالة التوزيعية في خلق مواطن ايجابي على اعتبار أن المواطن يمثل بوضعه القانوني وبشعوره بالانتماء الوحدة الأساسية للقوة المجتمعية، لذلك يمثل المواطن البداية المنطقية للقوة القادرة على ترسيخ سلوكيات وأنماط تسيير أكثر إشراكا للمواطن وأكثر وضوحا من ناحية الشفافية ما يسهل المساءلة.

تقوم العدالة التوزيعية على فلسفة المواطنة، ما يعني أن النظام السياسي يجب أن يتعامل مع المواطن فرديا، وبالتالي استبعاد زعماء الطوائف والقبائل باعتبارهم وسطاء للنفوذ للمناصب والخدمات العامة، ما يؤدي بدوره إلى فتح المجال لمعايير الأداء

والفعالية في تحكيم العمل الحكومي من جهة وتولي المناصب العامة من جهة أخرى. وفي هذا الصدد لابد من التفريق بين أمرين، أولهما ما نسميه في العلوم الاجتماعية بقادة الرأي وبين زعماء وشيوخ القبائل والطوائف والمذاهب، ويستند التفريق إلى سندين هما مفهوم الغنيمة وكيفية الوصول لهذا المركز والجاه الاجتماعي والسياسي؛ فلا تعتبر الغنيمة محورية، والمركز نتيجة لمجهود عقلاني عند الأول، في حين تعتبر الغنيمة محورية والمركز حقيقة اجتماعية وموروث اجتماعي في الثاني.

يتجلى التعامل الفردي كعلاقة مباشرة بين النظام والمواطن في مجموع خدمات يتمتع بها المواطن وفق فلسفة الدولة، وتتموضع في بناء القدرات البشرية في مراحل مختلفة من حياة الفرد/المواطن من خلال التطبيب الجيد، التعليم الجيد، سد فجوة الفقر. بالمقابل ترتبط عمليات بناء القدرات بآليات توسيع الخيارات انطلاقا من بعض الدراسات التي تؤكد أن الأفراد ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العالية في معظم البلدان، يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات السياسية أكثر من أولئك الذين هم أقل تمتعا بهذه الميزات[18]، ويمكن القول أنه كلما انخفضت مداخيل ومستوى التعليم لدى الطبقات الدنيا في المجتمع فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى النفور من الحياة السياسية كرد فعل على الأوضاع السائدة، وذلك وفقا لنسق دافيد إيستون. كما أن التصور السوسيواقتصادي يشجع أبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي، ويتأتى هذا كله من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، ويشعر بذلك أفراد الطبقات الدنيا بأن هناك فرصة لإصلاح وتحسين الأوضاع، يزيد في ذلك اتحاد المنظمات وتماسكها في مواجهة خيارات الأفراد المختلفة، ما يؤدي إلى ارتباط الأفراد بهذه المنظمات. يحيلنا هذا الاستنتاج إلى المفهوم الذي أورده بوتنام عن رأس المال الاجتماعي.

لكن إلى أي مدى تعبر الفردانية في التعامل عن قوة الدولة؟ قبل الإجابة لا بد من القول بأن سعي مجموعات الانتماء الجبري نحو الغنيمة فعل لا ينتهي، فكما انهارت شبكات زبائنية تحكمها العصبية قبل انهيار الأنظمة، فإن شبكات زبائنية أخرى ستظهر بالضرورة، لأن الفاعل هو جماعة، والجماعة لكي تستمر لابد من غنيمة.

والصراع مستمر بين الجماعات لا محالة خاصة في ظروف الاستنزاف التام للرصيد الاجتماعي. ويكون الجواب بعدها بمثال عن الأوضاع في اليمن وليبيا، فماذا لو لم تكن العصبية قوية لدى الحوثيين، ماذا لو لم تكن العصبية قوية لدى أعضاء القبائل الليبية .. ماذا لو كان التعامل مع الحوثيين كمواطنين يمنيين، وأعضاء القبائل الليبية كمواطنين ليبيين، .... هل سيكون سلوك القوى الإقليمية وشيوخ القبائل ذاته؟ هل سيكون مسار محاولات إسقاط الأنظمة بهذه الطريقة؟ وهل سيكون الصراع بين مختلف الفرقاء صراعا وجوديا قائم على الإلغاء؟

بالمقابل تسمح الآليات الديمقراطية بأن تجعل العلاقة المباشرة بين المواطن والنظام السياسي شفافة يحكمها العهد السياسي والأخلاقي، فتسعى الأنظمة باستيفاء الوعود الانتخابية وخدمة المواطن ويلتزم المواطن بالولاء والانتماء للمركز ويكون أداؤه الانتخابي مستمدا من جوهر هذه العلاقة المباشرة، ومن هنا تستمد قوة الدول، أي من الانتماء للمركز والولاء للمركز في كل الظروف، وليس الانتماء للمركز والولاء للجماعة، أو الانتماء والولاء للجماعة، أو حتى الانتماء للجماعة والولاء للمركز فكلها حالات هجينة.

كما تسمح الآليات الديمقراطية بأن تكون الأحزاب السياسية والمجتمع المدني(جماعات الانتماء الطوعي) وساطات قانونية وسياسية بين مؤسسات الدولة والمواطن، وتكون الانتخابات فضاء للصراع السياسي، وآلية للعقاب الاجتماعي والسياسي. وهذا بالضرورة ما لا توفره القبيلة والمذهب والعشيرة (جماعات الانتماء الجبري).

خاتمة:

تعتبر سياقات بناء الدولة من بين أهم العوامل المؤثرة في صيرورة الدولة وتطور آليات التفاعل السياسي في مجتمعها، لذلك عادة ما تستحضر أدبيات التحليل السياسي السياق الاجتماعي للحركية السياسية باعتباره بيئة التفاعل السياسي، سواء على مستوى النخبة أو على مستوى المواطن العادي، بهدف التدقيق في محددات السلوك السياسي للمواطن والنظام السياسي. وهذا ما لم تغفله دراسات السلوك السياسي

للمواطن والنخب الحاكمة في البلدان العربية التي وإن اختلفت فإنها تتقاسم عوامل مشتركة مؤثرة في الحياة السياسية. سمح تتبع العلاقة بين الأمن المجتمعي والعدالة التوزيعية في البلدان العربية إلى النتائج التالية:

- تتجلى صور السياق الاجتماعي في بنى تقليدية ساهمت في تشكل إرهاصات الدولة الوطنية كهياكل وأثرت فيها كمؤسسات. لكن دورها في المجتمعات العربية من ناحية المشاركة السياسية لا يمكن اعتباره إيجابيا، وقد كرس ذلك انخراط النخب في الإقصاء المواطني للأفراد محتكمة في ذلك إلى مفاهيم العصبية والغنيمة. أدى هذا المنظور للتفاعل السياسي إلى صراعات لطالما كانت رمزية أو خفية وتبدت في النهاية في مسار احتجاجات ما سمي بـ"الربيع العربي".

- كما أدى استناد الحركية السياسية إلى مفاهيم الغنيمة والعصبية إلى جعل الاستقرار السياسي رهينا باستمرارية الغنيمة، ويجعل العصبية مستمرة لاستمرار مغانمها. لنلاحظ بالتالي أن لا حديث عن المواطن بل الحديث عن الجماعة، وهذا خرق لمفاهيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية ومحددات الاستقرار السياسي، خاصة في حالات انهيار قيم العدالة التوزيعية؛ فالمواطن يلجأ إليها للاستفادة من "الحقوق" السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتضمنها الدساتير والقوانين.

- وبالتالي، إذا ما استطاعت ميكانيزمات التفاعل السياسي توفير آليات العدالة التوزيعية متجاوزة "الجماعة" ومرتكزة على "المواطنة" فإنها ستجعل العلاقة مباشرة بين المواطن ومؤسسات الدولة. يعزز هذا الوضع الاستقرار السياسي من خلال مفهوم الطوعية في الانتماء للمنظمات غير التقليدية في الحياة السياسية، ويضعف من جهة أخرى احتمالات العنف المتبادل بين المجموعات غير الموجودة افتراضا.

ختاما، يتطلب بناء الأمن المجتمعي تقديم إجابات واضحة عن الأسئلة المتعقلة بمرجعيات الانتماء وأولوياتها، وهو مسار بنائي طويل المدى يتطلب جهودا على مستوى الثقافات والوعي الجمعي من جهة، ويتعزز من جهة ثانية بمنظومة قانونية أساسها وفلسفتها المساواة أمام القانون.

الهـوامش:

(1)- مسعود ظاهر، خريطة الأقليات في الوطن العربي، العراق: مجلة هاوار، العدد 05، حزيران 2005، ص18-20.

(2)- Saad eddine Ibrahim , Management and mismanagement of Diversity [http:// www.UNESCO.org/most/ ibraeng.HTM] , (2011.05.15). p04.

(3)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2004، ص14.

(4)- Paper prepared for members and . Iraq: tribal structure, social and political activities Hussein.D Hassan, Committees of congress, 07 april 2008, p01. [Fpc.state.gov/documents/organization/81928.pdf].

(5)- منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية . ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات. [www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf], (mars.2011),p 2-4.

(*) تم توقيع معاهدة السلم الدائم في الرابع من مايو عام 1853 وتضمنت معاهدة السلم الدائم لعام 1853 على المقدمة وثلاثة بنود . ففي المقدمة أكد الموقعون وهم: الشيخ سلطان بن صقر القاسمي زعيم القواسم، الشيخ سعيد بن طحنون آل نهيان زعيم بني ياس، الشيخ سعيد بن بطي آل مكتوم زعيم دبي، الشيخ حميد الثاني بن راشد النعيمي زعيم عجمان، الشيخ عبد الله بن راشد المعلا زعيم أم القيوين .على فوائد التي تحققوا من جودها بفضل الهدنة البحرية والمساوئ التي تحدث في مواسم صيد اللؤلؤ عندما لم تكن ثمة هدنة .

أما عن البنود الثلاثة فهي كالآتي: البند الأول: التوقف التام عن الأعمال العسكرية في البحر من قبل كل الأطراف اعتباراً من مايو عام 1853. البند الثاني: قيام كل شيخ بالقصاص من أي من رعاياه إذا اعتدى على رعايا شيخ آخر . البند الثالث: ابلاغ المقيم البريطاني في الخليج ومقره بوشهر بأي اعتداء يقع في البحر . كما تقوم بريطانيا بمراقبة الأمور والعمل على تنفيذ بنود المعاهدة .

(6)- المرجع نفسه، ص 28. نقلا عن: حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق. ج1، بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1990، د.ص.

(7)- منصورية مخفي، مرجع سبق ذكره، ص03. .

(8)- سكينة أصنيب، تنامي سلطة القبائل وخلافاتها تهدد موريتانيا.

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/mauritania/2013/04/12-/تنامي-سلطة-القبائل-وخلافاتها-تهدد-موريتانيا-.html , (12.04.2013).

(9)- لمعلومات أكثر أنظر: محمد الظاهري، القبيلة والحزبية في اليمن.

http://arwauniversity.org/arwaweb/index.php/ar/reports-and-interviews/171-2015-01-05-09-20-00. (5/1/15)

(10)- خلدون حسن النقيب، ، في البدء كان الصراع. لندن: دار السامي، 1997، ص

[11]- سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص99-100.

[12]- عبد العزيز الحيص، القبيلة والديمقراطية: حالة العراق الملكي(1921-1958). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة العامة، حزيران. يونيو 2011، ص18.

[13]- ركز محمد عابد الجابري في دراساته على الغنيمة كضامن لاستمرارية العصبية وتجلياتها البنيوية. لمعلومات أكثر أنظر:

محمد عابد الجابري، فكر بن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

[14]- نظرا لكون الورقة ستركز على دور البنيات التقليدية في عرقلة التسيير الناجح للمرحلة الانتقالية، فإن آلية الانتقال التي عرفتها مصر في

03 جويلية 2013 من خلال تعطيل العمل بالدستور ليست عاملا حاسما في التحليل.

[15]- لا يمكن الاحتكام للحظة معينة واعتبارها تاريخا لانهيار النظام السياسي في ليبيا، لكن يمكن القول أن يوم 20 أكتوبر 2011 (وفاة الرئيس السابق معمر القذافي) يوم مهم للغاية في تاريخ ليبيا. يتجلى الانقسام-المشار إليه- من خلال القبائل التي ساندت قوات حفتر-الجيش الليبي-، وفجر ليبيا، وكذا الحكومتين والبرلمانين المتنازعين، وتعزز الوضع بالنواب الثلاث لرئيس حكومة التوافق الوطني المقترحة في أواخر سبتمبر 2015، إذ يعبرون عن ثلاث انتماءات مناطقية/قبلية.

[16]- يمكن استخلاص تصور عام لمفهوم الدولة الفاشلة من خلال مجموع الخصائص التي تتصف بها ومنها: وضعية حقوق الإنسان، شرعية الحياة السياسية والعلاقة بين الفواعل السياسية، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، عدم القدرة على التحكم في الضغط الديمغرافي، الوضع الاقتصادي، مستوى الخدمات العامة وتغلغلها، انتاج اللاجئين والمشردين التنمية المتوازنة ..

[17]- لمعلومات أكثر أنظر

The fund of peace, fragile states index 2015.
http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf

[18]- عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص95.